جلساته الليلية جعلته يدلي باعترافات خطيرة

الرصافي على سجيته هل استغفله صديقه ؟ وما قصة زواجه من امرأتين ؟

لقد استأثرت حياة الشاعر العراقي معروف الرصافي (١٨٧٥-١٩٤٥) باهتمام الباحثين والدارسين ، ولم يتركوا شاردة ولا واردة إلا احصوها ، ويأتي ذلك ، بسبب الحياة الطويلة العريضة التي عاشها الشاعر الرصافي ، بانفلات واضح في السلوك والتصرف.. وغشيان الكثير من المحظورات ، وقد اهتم الباحث العراقي الكبير الاستاذ الدكتور يوسف عزالدين ، ببعض أحاديث الرصافي ، وحققها ، ونشرها عام ٢٠٠٤.. والأحاديث المنشورة في الكتاب الذي عنونه الدكتور يوسف بـ (الرصافي يروي سيرة حياته.. سجل للحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بكل جرأة وصراحة).. تتوزع بين ثلاثة أبواب ، الأول الأحاديث التي أدلى بها الرصافي لصديقه حاكم محكمة الصلح في الفلوجة المرحوم خالد محمد حافظ ، والثاني أحاديثه يوم غادر الفلوجة الى محلة السفينة بالأعظمية ، والمدونة من قبل الاستاذ خالد كذلك.. وقد سبق للاستاذ المحقق المدقق عبدالحميد الرشودي ان نشرها في جريدة (الاتحاد) الاسبوعية الصادرة عن اتحاد الصناعات العراقي خريف عام ١٩٨٩ ، والباب الثالث أحاديث الرصافي التي أدلى بها للوجيه البغدادي الاستاذ كامل الجادرجي . رحمه الله . صيف عام ١٩٤٤.. وقد نشرها الاستاذ كامل في العدد الأول من مجلة (الثقافة الجديدة) الصادر في شهر نيسان من عام ١٩٥٤.

شكيب كاظم

كان الرصافي قد ارتحل من بغداد، من الدار التي ما زالت قائمة في سوق الهرج وفي الزقاق المؤدي من السوق الى بناية الثانوية المركزية.. ارتحل في الثلاثينيات (١٩٣٣) الى مدينة الفلوجة، ونزل في ضيافة آل عريم الكرام.. الذين أنزلوه أحد منازلهم المطلة على نهر الفرات قريباً من الجسر، الذي كان قد ابتني حديثاً والشبيه بجسر الصرافية ببغداد وقد زرته شتاء عام ٢٠٠١، فوجدته مهدماً، وقد اخبرت ان أصحاب العلاقة ينوون بناء عمارة على أرض الدار!

ارتحل الى هناك بعد ان سئم الحياة في بغداد، ولغرض التفرغ للمطالعة والكتابة التي بينه وبينها طلاق بائن!! فكان يمضي فترة الصباح حتى الظهر بالكتابة، لكنه على الرغم من السنوات الطوال وحتى مغادرته الفلوجة ابان أحداث مايس ١٩٤١، ونشوب الحرب بين الجيش العراقي والقوات البريطانية، لم يكمل تأليف كتابه (الشخصية المحمدية. أو.. حل اللغز المقدس) الذي ظل محفوظاً طوال هذه السنوات ومنه نسخة لدى الاستاذ كامل الجادرجي وأخرى لدى الاستاذ طه الراوي، وثالثة في المجمع العلمي العراقي، وكان أبي . رحمه الله . قد انتسخ نسخة له عام ١٩٤٩، وقد نشر الكتاب في مدينة كولون عام ٢٠٠٢، وهو معروض الآن في سوق الكتب.

ليلاً، ينعقد مجلس الشراب اليومي، الذي يحضره عدد من أصدقائه، منهم حاكم محكمة الصلح في الفلوجة الاستاذ خالد محمد حافظ . رحمه الله . حتى اذا انفض السامر ولعبت الخمرة بالرصافي في كل ملعب، جلسا ليتحدثا ويتسامرا، وقد وجد الاستاذ خالد ان أحاديث الرصافي في هذه قمينة بالتسجيل والتدوين، فإنه بدأ بتدوين الأحاديث حالما يعود الى داره، خشية اللبس وضياعها من الذاكرة، لا بل كان يستزيده ويستوضحه عن اشياء محددة وحوادث مهمة وبعضها شخصي، وأنا أراها حالة استراقية، استغفالية، إذ كان الرصافي يتحدث على سجيته، وحينما يكون في أوج تدفقه وتألقه، وأخذ الخمر منه كل مأخذ، وأزال عن طريقه كل المحظورات والممنوعات، وأوغل في التنقيب عن الأسرار وتعرية الذات والآخرين، واذا كان (أبو نواس) قد أوقفها عند موطن الأسرار، فإن الرصافي في ما أوقفها، ترك نفسه تأخذ حريتها كاملة، وكأنه يتحدث الى نفسه.

هذا الأمر يذكرني بالرسائل الشخصية، التي يتبادلها الأدباء والشخصيات العامة، انهم يتحدثون بصراحة كما لو كانوا يتحدثون مع أنفسهم، لأنهم ما كانوا يحسبون انها ستقع في يد من ينشرها على الملأ لاحقاً، فنجد فيها العجب العجاب من الضعف الانساني، وفي الذاكرة الرسائل المتبادلة بين غسان كنفاني وغادة السمان، إذ نشرت غادة رسائله اليها

وضعفه أمامها وتعاليها عليه، حتى انه ليتمنى لعق حذائها!!

لقد أظهرت الرسائل ماسوشية غسان وضعفه، إزاء سادية غادة وغطرستها، وزيادة في الأذى لم تنشر رسائلها اليه بحجة ضياعها!!أرى لو ان الاستاذ خالد محمد حافظ، أخبر الرصافي بأنه يدون أحاديثه اليه، وانه قد ينتظر فرصة سانحة لنشرها، لما كان الرصافي قد تخطى المحظور والممنوع، وما يؤكد قولي، قوله: (كان الأستاذ الرصافي عندما يخلو بنا المجلس ويتشعب الحديث صريحاً الى أبعد حدود الصراحة يذكر الحوادث مفصلة على علاتها وحقيقتها المجردة، بلا مواربة ولا تورية، فانتهزت مثل هذه المناسبات للحصول على ضالتي المنشودة، وصرت أجمع منها عن الرصافي ومن أقواله كل ما أريده وأتوق اليه، ولهذا كنت عندما يجمعني مجلس منفرد أو عام به يستطرد الحديث الى ما فيه ذكر أو خبر، تعلق به وبزمانه، انتبه للحديث وعند رجوعي للبيت أبادر بتدوينه كما حفظته من الذاكرة، وكنت في سياق الحديث استوضح عن عدد من النقاط وأسجلها...).

لا بل انه قد حذف بعض الأخبار التي تتعلق بالحوادث المثيرة التي لا مجال لسردها، وما كنت أرى الرصافي بحاجة الى مشاكل مع الناس.. ولذلك فأنا لا أكاد اتفق مع ما قاله الباحث الكبير الاستاذ عبدالحميد الرشودي، بين يدي الجزء الثاني من أحاديث الرصافي، المشار إليها آنفاً التي نشرها بجريدة (الاتحاد) في شهري أيلول وتشرين الأول ١٩٨٩، وقصة لقاء الرصافي بالملك فيصل الأول، وانه غادر المجلس، مع عدم صدور ما يستوجب زعله من قبل الملك فيصل، إذ كان قال ضد الملك وبلاطه شعراً، فأرسل عليه الملك جليل الشأن ليستوضحه ويعاتبه، وبدل ان يعتذر عن قوله الفاحشة، ترك المجلس مغاضباً، واعلانه في أحاديثه للحاكم خالد محمد الحافظ انه ترك المجلس، لا يزيد في شأنه، بل يزيد من شأن الملك واسع الصدر.قال الرصافي: (أخذني تحسين قدري وكان أحد المرافقين، وأدخلني على جلالة الملك في غرفته (....) بادرني الملك:ليش يا معروف.. أنا الذي أعدد أياماً وأقبض راتبا.ولم يكن يخلدي ان القصيدة ستسبقني اليه، فأجبته: أسأل الله ان لا يكون كذلك، وجلست على الكرسي دون استئذان.. ثم قال: ليش كل هذا العداء يا معروف؟ فأجبته: يا صاحب الجلالة لا يوجد شخص واحد في الدنيا يقول ان لي مطمعاً في مقامكم، لأجل ان يكون لي عداء معكم (....) ولما وجدت ان الملك لا يريد المفاهمة، قمت من محلي ولوحت بيدي بالسلام وانصرفت...).

وأرى ان حديثه هذا من مبتدعاته وانتفاخ الذات، لكن الثابت ان الملك فيصلاً عاتبه على قوله :(يعدد أياماً ويقبض راتبا)؟

فقال له يا معروف(أنا الذي أعدد اياماً وأقبض راتباً). فأجابه الرصافي: أرجو ان لا تكون كذلك يا صاحب الجلالة.هذا ما حدثني به المرحوم أبي، وكان يحضر بعض مجالس الرصافي التي يعقدها في داره ايام الجمع. وجدت في هذه الأحاديث ارتباكاً كثيراً، لعله ناتج عن ان الرصافي يدلي بأحاديثه تحت تأثير المسكر، لذا لم أجد انه ذكر تأريخاً محدداً لأي حدث لا بل اختلط عليه حتى اسم عبدالرحمن النقيب، نقيب أشراف بغداد، ومشكل أول وزارة عراقية بعد جلاء العثمانيين والطامح بعرش العراق مثل غريمه طالب النقيب،فيذكره باسم (محمود النقيب)!! ويذكره بهذا الاسم مرات عدة، ثم يعود الى الصواب.كما يورد لنا روايات متناقضة عن مقالة كان قرر نشرها في جريدة (الأمل) ضد الكاتب ابراهيم صالح شكر، فيرجوه عبدالعزيز المظفر مدير المطبوعات، وقد اجتمعوا في دار فؤاد محمود الدفتري للعب البوكر، بسحب المقالة، يؤازره في ذلك السيد أحمد الشيخ داود، ورؤوف الدفتري، وبعد مرور ثلاثة أيام ذهب الى المطبعة ليلاً وحذف المقال لكن المفجع انه يضيف وكأنه نسي ما قاله آنفاً: ((وفي اليوم التالي ظهرت جريدة (الأمل) والمقال على صدرها)) فيزوره ياسين الهاشمي معاتباً!!

كيف حصل هذا، وقد أرسل من يقوم بحذف المقال نزولاً عند رغبة اصدقائه، وذهب بنفسه الى المطبعة للتأكد وحذف المقال؟!!

كذلك أخطأ في تحديد مساحة الارض المهداة اليه من متصرف لواء الدليم صديقه محمود السنوي البالغة خمسين دونماً في (أبو غريب)، مع انها لا تعود ادارياً الى لواء الدليم بل الى قضاء الكاظمية التابع للواء بغداد، وقد أوضح جلية الأمر الأستاذ عبدالمجيد حسيب القيسي . أطال الله عمره . إذ زود المؤلف بنص رسالة متصرفية لواء بغداد المرقمة ٥١٤٦ في ٣/ ٩/ ١٩٣٨ (وزارة المدفعي الرابعة) من ان اللجنة قررت تخصيص قطعة أرض في (أبو غريب) للاستاذ معروف الرصافي تبلغ مساحتها ألف دونم. والأنكى انه يقع في الوهم، وهو يسجل اسم صديقه، مدوناً مذكراته على صورته الشخصية، إذ يكتب عليها ما نصه: (أقدمه الى حضرة حاكم الفلوجة السيد حافظ خالد تذكاراً لما عندي له من صداقة واعجاب بأفكاره الحرة وأخلاقه الفاضلة) معروف الرصافي ١ آيار ١٩٤٠.. ويقع في الخلط ذاته وهو يهديه صورة جمعته مع الزهاوي وبينهما عازف الكمان سامي الشوا، كاتباً على الصورة (تقدمة مودة واحترام الى الفاضل المهذب (هكذا!!) السيد حافظ خالد حاكم الفلوجة المحترم).

لقد بذل الباحث الكبير الاستاذ الدكتور يوسف عزالدين، الذي أهدى المكتبة العربية ما ناف على الخمسين كتاباً، في تأريخ الأدب والشعر والترجمات، والترجمة الذاتية في (حلو الذكريات ومرها) بذل جهداً كبيراً في اخراج هذا الكتاب، الذي احتوى الأحاديث التي أدلى بها الشاعر معروف الرصافي الى الحاكم خالد محمد الحافظ، خلال سنوات ١٩٣٨ يوم عين حاكماً في محكمة صلح الفلوجة، وحتى أواخر عام ١٩٤٠، حيث دعي الى دورة الضباط الاحتياط لتلبد الجو السياسي في العراق واشتداد الصراع بين العقداء الأربعة من جهة والشرعية الدستورية من جهة أخرى. وما نتج عنه من احداث مواربة أو رتوش.. الذي روى الأحداث من غير تعمية أو مجاملة، ذلك انه . كما أرى . كان يتحدث، حديث الصديق لصديقه، من دون ان يطرق ذهنه انها ستنشر في زمان ما، لذا جاء على ذكر الكثير من المسكوت عنه، انها اشبه بتأريخ ما أغفله التأريخ، الذي يقف عند الحوادث الكبرى والمهمة، أما الصغيرة والشخصية فيطويها النسيان وكر الأيام، فجاءت هذه السيرة لتصور عقوداً من حياة العراق الحديث والمنطقة العربية، وحياة الرصافي في تألقه وخفوته، في غضبه وحبوره في أنفته واستجدائه، أو بين أوجه وحضيضه على لغة الشيخ جلال الحنفي . رحمه الله . الذي ألف كتاباً عن الرصافي بهذا العنوان، نشره عام ١٩٦٢، انه قريب من كتاب (بغداد كما عرفتها) للبغدادي العراقي الحاج أمين المميز . رحمه الله . فلقد جاء في كتابه على الكثير من الأسرار، ما دفع الرقابة الى نزع صفحات منه، وإلا هل كان الرصافي يتحدث عن ماسونيته، التي غادرها سريعاً؟ أو حديثه الصريح مع رجينة واختها سليمة بنتي مراد بن باشا، وبوحه الذي لا تقبله أعراف المجتمعات الشرقية التي تميل الى التستر، وتعمل الموبقات وتستحي من الاعلان عنها؟ما كنت لأتصور ان الرصافي سيدلي بهذه الأقوال، لو كان يدور في خلده ان أحاديثه الخلوية تلك ستنشر على الملأ بعد أكثر من نصف قرن من الزمان على وفاته. وهذه هي فضيلة الأستاذ خالد محمد الحافظ في أحاديثه الاستراقية تلك، زادها فضلاً ناشرها الدكتور يوسف عزالدين . أمد الله في عمره..

ثورة الشعب العراقي الصامتة عام ١٩٣١

شهاب أحمد القيسي

لما احتلَ الانكليز بغداد في يوم ١١ آذار من سنة ١٩١٧، وضع القائد العام للقوات البريطانية بياناً بالرسوم الواجب استيفاؤها من الشعب لحساب البلديات. فبقي هذا البيان معمولاً به حتى أواخر عام ١٩٣٠، لكن الرسوم التي ورد ذكرها فيه لم تكن لتجبى بالنص، لأن البلديات كثيراً ما كانت تتغاضى عن الجبايات لاعتبارات اقتصادية وأدبية كثيرة. فلما جاءت الوزارة السعيدية الى سدة الحكم في ٢٣ آذار ١٩٣٠ أقرت لائحة قانونية لرسم البلديات اشتغلت في تهيئتها عدة وزارات من قبل، وقد أقر البرلمان هذه اللائحة في ١٠ايار ١٩٣١ وتوجت بالإرادة الملكية في ٢ حزيران ١٩٣١، فقوبل هذا القانون بسخط عام من الطبقات المكلفة بمراعاة أحكامه، لاسيما العمال إذ لم يكن الوضع الاقتصادي يسمح بفرض رسوم جديدة على اصحاب الحرف التي تضمنها القانون الجديد، واصبحت بغداد في الخامس من تموز ١٩٣١.. وهي في حالة من الكآبة والسكوت شملت جميع مرافقها الحياتية فقد أقفلت محالها التجارية وتوقفت عملية البيع والشراء حتى عملية النقل توقفت هي الأخرى.. ما جعل المواطنون يفتشون عن الخبز واللحم، لغلق اسواقها، حتى المطاعم والفنادق والصيدليات شاركت في هذه الحالة التي استمرت أربعة عشر يوماً، شاركت معها مدن بعقوبة والخالص والأعظمية والكرادة.. ومدن الحلة والكوفة وكربلاء وشملت حتى مدن الجنوب كالبصرة والكوت والعمارة والناصرية وما تبعها، ووقعت في بعض القصبات والمدن تراشقات مع الشرطة اسفرت عن وقوع بعض الحوادث المؤلمة.

أما الحكومة.. فقد استشعرت بوقوع مثل هذه الحوادث قبل وقوعها فاتخذت التدابير لإفهام الناس بأن قانون رسوم البلديات الذي يستاء منه الشعب، خول وزير الداخلية صلاحية الشطب على بعض الرسوم وتخفيف البعض الآخر.

أما الأحزاب السياسية في العاصمة فأعلنت انها تستنكر مع الشعب قانون رسوم البلديات وما فرضته على الأهلين من رسوم باهظة.. لكنها لا تستغل هذا الإضراب وهذا الهياج لمصالح حزبية مطلقاً.. ثم رفعت جملة احتجاجات الى نائب الملك تحتج فيها على أعمال الحكومة في هذا الشأن.. وعلى قسوة الشرطة مع المضربين في ذات الوقت.

حاولت أمانة بغداد.. وكذا غرفة التجارة وبعض المؤسسات والجهات ان تفاوض المضربين في ضرورة إنهاء الإضراب الذي أضر بالمملكة (حكومة وشعباً) أفدح الأضرار، فأعلنت الأمانة انها شطبت على قسم من الرسوم وخفضت من البعض الآخر وفاوضت غرفة لتجارة رؤساء الجمعيات في الأمر ولكنها عبثاً حاولت.

فقد تعاظم الخطر، وتفاقم استياء الناس من دوام هذا الحال فاضطرت الحكومة غلق جمعية أرباب الصنائع في بغداد وفروعها في الألوية، وأمرت بتوقيف رؤساء الجمعيات في تدبير الأحزاب، وطاردت الشباب الاحرار، فاكتظت السجون بالموقوفين وشرعت المحاكم تنظر في الدعاوى المرفوعة اليها من قبل الحكومة، فكانت تحكم على الموقوفين بأحكام مختلفة بالبراءة والإفراج والغرامة والحبس البسيط.

كان الملك علي يتولى الحكم عن أخيه فيصل الأول وناشد جلالته بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للتفاهم مع الأهلين وإنهاء الاضراب الذي اتخذ شكلاً مخيفاً، فعقدت عدة اجتماعات لمعالجة الحالة، إلا انها مُنيت بالفشل، حيث حدثت في اليومين ١١و١٢ من تموز ١٩٣١ مصادمات بين المضربين والشرطة في بغداد أسفرت عن نتائج مؤلمة جداً وكان الهتاف بسقوط الوزارة.. وبحياة المعارضة.. كما وقع في الحلة والكوفة والناصرية وبعض ألوية العراق ما وقع في العاصمة بغداد.

واستصدرت الوزارة مرسوماً برقم (٨٩) خولت فيه متصرف الألوية وقائممقامي الأقضية ومديري النواحي وقوات الشرطة وحكام الجزاء صلاحية تفريق أي اجتماع يخشى منه، ويضر بمصلحة البلاد، واتخاذ ما يلزم.

أبرق الملك علي . نائب الملك . الى أخيه فيصل الأول الذي كان في زيارة الى تركيا أخبره فيها بأن الحالة في بغداد خطرة.. وان الأمر قد (فلت) من يده، فعلى جلالته ان يعود الى بغداد فوراً.. وان تعذرت عودته فعلى رئيس الوزراء ان يرجع في الحال الى بغداد، ولما كانت ظروف الملك لا تسمح له بالعودة أوعز الى رئيس الوزراء نوري السعيد ان يعود الى بغداد.

عاد السعيد الى بغداد في ١٥ تموز ١٩٣١ وعقد اجتماعاً مع رؤساء الجمعيات الذين كانوا في التوقيف وفاوضهم في لزوم إنهاء اضرابهم وضرورة استئناف العمل، ولم يجد السعيد عناء في إعادة الأمور الى مجاريها الأصلية، فأصدر منشوراً ناشد فيه الشعب بلزوم العودة الى أعمالهم.

وفي الوقت نفسه، اجتمع مجلس الوزراء في ١٦ تموز ١٩٣١ ووقع مرسوماً برقم (٩٠) جاء في بعضه: (كل من يردع أو يصر بالكلام أو بوسائط أخرى، أو يحاول ردع شخص آخر يريد فتح دكانه أو حانوته أو محل عمله ومزاولة أشغاله، او تسيير أي واسطة نقل برية أو نهرية أو اي مصلحة نقل أخرى، يعتبر متداخلاً بالحرية العامة ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٦٠٠ ستمائة روبية).